التقرير النهائي لعملية مراقبة الانتخابات النيابية 2024 في الاردن

مقدمة

تم إنشاء تحالف أمان لمراقبة العملية الانتخابات النيابية 2024 لمجلس النواب العشرون كل من:

1. جمعية أمان لتنمية المجتمع المدني في لواء بني عبيد في محافظة اربد.
2. مركز المفرق للدراسات الديمقراطية وحقوق الانسان في البادية الشمالية في محافظة المفرق.
3. المركز العربي للدراسات السياسية في قصبة اربد في محافظة اربد.

تم نشر 388 مراقب ومراقبة من تحالف أمان بعد أن تلقوا التدريبات اللازمة لمراقبة مجريات العملية الانتخابية 2024 في (12) محافظة وثلاثة بوادي بمجموع (18) دائرة انتخابية في المملكة شملت كل من:

محافظة العاصمة - الدائرة الأولى محافظة العاصمة - الدائرة الثانية محافظة العاصمة - الدائرة الثالثة	محافظة اربد - الدائرة الاولى محافظة اربد - الدائرة الثانية
محافظة المفرق	محافظة عجلون
محافظة الزرقاء	محافظة معان
محافظة مادبا	محافظة البلقاء
محافظة الطفيله	البادية الشمالية
محافظة العقبة	البادية الوسطى
محافظة الكرك	البادية الجنوبية
محافظة جرش	

1) بتاريخ 2024/4/24 صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات لمجلس النواب العشرون بمقتضى الفقرة الأولى من المادة (34) من الدستور ووفق أحكام القانون.

وبناءاً عليه أعلنت الهيئة المستقلة للإنتخاب عن سجل الناخبين إلكترونيا، وأن عدد الناخبين بلغ أكثر من 5 ملايين ناخب وناخبة، فيما تم تحديد 1600 مركز اقتراع يوجد منها عدد مراكز اقتراع مختلطة للتصويت العائلي لسهولة وصول الناخب مع عائلته للانتخاب، بعد أن يقدم طلباً الكترونياً للنقل مع عائلته الى المركز المختلط. واختيار 19 لجنة انتخابية رئيسية، وتم تجهيز 95 مركزا نموذجيا للأشخاص ذوي الإعاقة مزودا بمتطوعين.

2) بتاريخ 2024/4/24 قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب التزاما بنص الفقرة (1) من المادة (4) في قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 **تاريخ 2024/9/10** يوم الاقتراع لانتخابات مجلس النواب العشرين.

3) بتاريخ 2024/4/25 أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن فتح باب الاعتماد للمراقبين المحليين لمراقبة انتخابات مجلس النواب العشرين، وفقاً للتعليمات التنفيذية الخاصة بالمراقبين المحليين للعملية الانتخابية لسنة 2023 صادرة بمقتضى أحكام المادة (12) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 والمادة (72) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022، للفترة من يوم الخميس الموافق 2024/4/25 ولغاية نهاية دوام يوم السبت الموافق 2024/5/25.

وبناءاً عليه تقدمت **جمعية أمان لتنمية المجتمع المدني والمركز العربي للدراسات السياسية ومركز المفرق للدراسات الديمقراطية وحقوق الانسان** بطلب اعتماد مراقبين محليين للعملية الانتخابية ضمن **تحالف (أمان)**، وبتاريخ 2024/5/28 تمت الموافقة على طلبنا لاعتماد مراقبين محليين باسم (تحالف أمان).

4) بتاريخ 2024/4/26 اعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب أنه تم تغيير تقسيم الدوائر الانتخابية وفق نظام خاص بها، وعلى الناخب التأكد من دائرته الانتخابية لاحتمالية كبيرة في تغيير الدائرة.

5) بتاريخ 2024/5/10 تابع مراقبوا تحالف أمان قرارات الهيئة المستقلة للانتخاب تعيين رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب للانتخابات النيابية لعام 2024 ومباشِرة مهامهم التي ينص عليها القانون والتعليمات التنفيذية المرتبطة بها، من أجل متابعة مهام فريق المراقبين لتحالف أمان في الدوائر الانتخابية مع رؤساء اللجان ومراكزهم في المحافظات.

6) بتاريخ 2024/5/26 تابع مراقبوا تحالف أمان طلب الهيئة المستقلة للانتخاب من دائرة الأحوال المدنية والجوازات جداول الناخبين، لانتخابات مجلس النواب 2024، وتزويد الهيئة المستقلة للانتخاب بنسخة الكترونية لجداول الناخبين خلال سبعة أيام من تاريخ الطلب على أن يكون مدرج فيها أسماء الأردنيين الذين يحق لهم الاقتراع.

7) بتاريخ 2024/5/30 تابع فريق المراقبين في تحالف أمان إعلان الهيئة المستقلة للانتخاب وذلك استناداً لأحكام الفقرة (ز) من قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 وتعديلاته والتعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لسنة 2024على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب الإلكترونية عن أماكن عرض الجداول الأولية للناخبين. وبناءاً عليه قام فريق المراقبين بزيارة الى 9 مراكز وأماكن اعلان وعرض الجداول الأولية للناخبين في البلديات ومكاتب الأحوال المدنية ومقرات اللجان الرئيسية والفرعية وتم التأكد من وجود الجداول الأولية للناخبين.

8) بتاريخ 2024/6/1 شاهد فريق المراقبين في تحالف أمان ما نشرته الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الإلكتروني وفقاً للمادة (٤ / ز) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢؛ وهي جداول الناخبين الأولية حسب داوئرهم الانتخابية، بعد أن استلمتها الهيئة من دائرة الأحوال المدنية والجوازات. واعلان الهيئة المستقلة للانتخاب للناخبين للاستعلام عن دائرتهم الانتخابية من خلال

الاتصال على الرقم المجاني (١١٧١٠٠)، او من خلال الرسائل النصية القصيرة عبر ارسال الرقم الوطني على الرقم المجاني (٩٤٤٥٥)، أو زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة.

9) بتاريخ 2024/6/3 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما تقوم به الهيئة المستقلة للانتخاب بخصوص آلية التعامل بقواعد حملات الدعاية الانتخابية لسنة 2024، وفقا لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية الخاصة بذلك مع الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة، منهم ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان ووزارة الأشغال العامة والإسكان وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية وسلطة إقليم البترا. تحديد أماكن مخصصة للدعاية الانتخابية، وتوزع بشكل عادل بين القوائم المترشحة، كما حظرت المترشحين والقوائم نشر دعاياتهم الانتخابية في غير الأماكن التي سيتم تخصيصها لهم من قبل الجهات صاحبة الاختصاص، أو إلصاق أي اعلان أو بيان انتخابيا ووضعه على أعمدة الهاتف والكهرباء والشواخص المرورية والأملاك العامة، ويشمل ذلك الصور والرسوم والكتابات، ويعمل فريق المراقبين على مراقبة ذلك في كل مواقع عملهم في المحافظات وبشكل دوري.

10) بتاريخ 2024/6/6 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان استقبال الاعتراضات المقدمة الى دائرة الأحوال المدنية والجوازات في المحافظات المتواجدين فيها مراقبين أمان وتبين من اعلان الهيئة المستقلة للانتخاب بأنه تم استقبال 2372 اعتراضا شخصيا على بيانات ناخبين في جداول الناخبين الأولية. وأن عدد الاعتراضات المقبولة وصلت إلى 1286 اعتراضا، واعتراضات المرفوضة بلغت 37 اعتراضاً، وأن 1049 طلب اعتراض مازال قيد الدراسة.

11) بتاريخ 2024/6/10 مع انتهاء ساعات عمل الاعتراضات تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان في مراكز ومكاتب الأحوال المدنية في المملكة انتهاء الاعتراضات على الجداول الأولية للناخبين بالوقت واليوم المحددين وتبين بأن عدد طلبات الاعتراض الشخصي بلغت (8112) بواقع (4863) طلب اعتراض تقدمت في مكاتب الأحوال المدنية و(2707) طلب تقدمت على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.

12) بتاريخ 2024/6/16 أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب بأن إجمالي عدد الاعتراضات الشخصية على جداول الناخبين الأولية بلغت (18726) منها (6) طلبات تغيير مركز الاقتراع للناخبين من ذوي الإعاقة.

13) بتاريخ 2024/6/25 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب عن إحالتها لقضيتين إلى الإدعاء العام بتهمة محاولة التأثير على إرادة الناخبين بالمال في محافظة عجلون، فيما أكد رئيس التحالف الأستاذ يحيى العجلوني على جميع المراقبين وضباط الارتباط في المحافظات ضرورة متابعة ومراقبة مثل هذه المخالفات وأي تجاوزات أخرى وتزويدنا به أولاً بأول والتعامل بكل مصداقية وأمانه عند كتابة مثل هذه التقارير.

وإننا نؤكد على هدفنا المشترك مع الهيئة المستقلة للانتخاب في الوصول إلى أعلى درجات النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، لانها من عوامل النجاح وضمان نزاهة العملية الانتخابية من تاريخ صدور الارادة الملكية الى تاريخ إعلان النتائج النهائية بجميع قوائمها المحلية والوطنية بالاضافة الى الكوتا النسائية.
وإن مراقبة العملية الانتخابية تعتبر داعماً ومعززاً لعمل الهيئة المستقلة للانتخاب وتعزز نجاح العملية الانتخابية، لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف إن وجدت.

المرحلة الثانية لعملية المراقبة:

1) بتاريخ 2024/7/2 تم مشاركة ومرافقة الهيئة المستقلة للانتخاب لزيارة مقر لجنة الانتخاب في الدائرة الأولى في العاصمة عمان واربد وعجلون ومعان والعقبة، وذلك للاطلاع على استعدادات الهيئة لإجراء انتخابات مجلس النواب 2024. والهدف من هذه الزيارة للوقوف على جاهزية لجان الانتخاب والاستعداد للعملية الانتخابية، والاطلاع على قنوات الاتصال والتواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب، والاطلاع على ملاحظات هذه اللجان واخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح العملية الانتخابية.
2) بتاريخ 2024/7/4 تابع فريق المراقبين في تحالف أمان اعلان الهيئة المستقلة للانتخاب بخصوص آخر موعد لتقديم الاستقالة والقناصل الفخريين المعتمدين لدى المملكة الراغبين في الترشح لانتخابات مجلس النواب العشرين، وهو قبل ستين يوما على الأقل من موعد يوم الاقتراع المحدد في العاشر من أيلول المقبل، حسب نص الفقرة (أ) من المادة (11) لقانون الانتخاب وتعديله رقم (4) لسنة (2022) على "من يرغب بالترشح لعضوية مجلس النواب المذكورين تاليا أن يستقيل قبل ستين يوما على الأقل من الموعد المحدد للاقتراع: الوزراء، ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان، ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، القضاة النظاميون والشرعيون، موظفو الهيئات العربية والإقليمية والدولية، أمين عمان وأعضاء مجلس أمانة عمان، رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية، السفراء، رئيس وأعضاء مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، شاغلو وظائف العليا وفقا لأحكام نظام الخدمة المدنية ورؤساء وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرون التنفيذيون للمؤسسات الرسمية العامة، والحكام الإداريون في وزارة الداخلية."

3) بتاريخ 2024/7/18 تابعت فرق أمان لمراقبة الانتخابات ما جاء في منشور المرشح المُنسحب على موقع التواص الاجتماعي الفيس بوك (أعلن انسحابي من الترشح رغم تبليغي بشكل رسمي بالحصول المشروط على مقعد متقدم جدًا ضمن القائمة الحزبية الوطنية، ولن أرضى بدفع المبالغ المطلوبة والتي تتجاوز قدرات معظم الشباب الأردني، ولا تندرج أبدًا تحت بند 'التبرع'. مضيفا "أعلن استقالتي من الحزب لعدم إيماني بآلية انتقاء المرشحين على مقعد الشباب ضمن القائمة الحزبي). حيث أحالت الهيئة المستقلة للانتخاب هذا الموضوع إلى النائب العام لـ ثلاثة أشخاص مع أمين عام لأحد الأحزاب كأطراف القضية التي جرى تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي متعلقة بما نشره أحد المرشحين (فئة الشباب) سبب

الانسحاب من الانتخابات النيابية المقبلة ورفضه دفع مبلغ مالي لقاء ترشحه ضمن قائمة حزبية والتي بين في المنشور أن هذه المبالغ "لا تندرج تحت بند التبرع."
حيث ذكر الناطق باسم الهيئة المستقلة للانتخاب محمد خير الرواشدة، أن القضية التي تمَّ إحالتُها إلى النائب العامّ تتعلَّق بمنشورٍ على موقع التواصلِ الاجتماعيِّ "فيسبوك"، تضمَّن إعلان انسحابٍ من الترشُّح للانتخابات النيابية المقبلة عن مقعد الشباب ضمن قائمةٍ حزبيةٍ تتنافس على مقاعد الدائرة العامة، وأنَّ هذا المنشور جاء كأعلان عن رفضه "دفع مبالغَ ماليةٍ لا تندرج تحت بند التبرع، وذلك مقابل ترشُّحه عن القائمة الحزبية التي ينتمي إليها." وأن الهيئة أرفقت مع الشكوى معززات وصلتها وهي "محادثات عبر تطبيق "واتساب"، تظهر مفاوضات حول قيمة المبالغ المالية المطلوبة"، كما تضمنت المحادثات تفاصيل حول الاتفاق المالي بين الطرفين الرئيسيين في القضية.
وأعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن إحالة قضية تأثير على إرادة الناخبين بالمال، إلى الادعاء العام ضمن اختصاص دائرة البلقاء الانتخابية، بعد تداول فيديوهات وثقت عملية شراء الأصوات، وتحققت "المستقلة للانتخاب" من حيثيات القضية.
4) بتاريخ 2024/7/20 تابع فرق أمان لمراقبة الانتخابات المخالفات الدعاية الانتخابية حيث لاحظو وجود عدد كبير من المخالفات، وتم الابلاغ والتنسيق مع الهيئة المستقلة للانتخاب بهذه المخالفات والذ عملوا على متابعتها وضبطها والتنسيق مع كوادر أمانة عمان والبلديات في المحافظات لازالة هذه اللوحات الاعلانية المخالفة للشروط لضمان سير العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية.
5) بتاريخ 2024/7/22 تابع مراقبوا تحالف أمان ما يتم تداوله بين الناس بخصوص الحديث عن عن شراء المقاعد وتم التواصل مع بعض الاشخاص وطلبنا منهم ما لديهم من وثائق فأجابونا: بأنه سمعنا ولا يوجد اثباتات فأبلغناهم بأننا لا نتعامل مع ما سمعتم بل نتعامل مع بينات وحقائق.
6) بتاريخ 2024/7/24 تابع مراقبوا تحالف أمان ما نشرته الهيئة المستقلة للانتخاب الجداول النهائية للناخبين على موقعها الإلكتروني تطبيقًا لأحكام الفقرة (ز) من المادة (4) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 4 لسنة 2022. وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أن إجمالي عدد الناخبين المسجلين بلغ 5,115,219 ناخبًا، منهم 2,425,293 من الذكور، بنسبة بلغت 47.4%، و2,689,926 من الإناث، بنسبة بلغت 52.5%.، وأن عدد الناخبين الذين ينتخبون لأول مرة بلغ 590,794 ناخبًا، بنسبة 11.54%.
وأن الفئة العمرية أقل من 25 سنة بلغت 1,119,832 ناخبًا، بما يشكل نسبة 21.89% من إجمالي الناخبين، بينما بلغ عدد الناخبين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 2,323,478، بنسبة 45.4% من إجمالي عدد الناخبين.
7) بتاريخ 2024/7/26 تابع فريق المراقبين في تحالف أمان عدة شكاوى خطية تقدموا بها أبناء البادية الشمالية ومحافظة المفرق تتعلق بتغيير مراكز اقتراع بعض الناخبين في دائرة المفرق الانتخابية دون علمهم والتي بلغ عددها (504) ناخبين مسجلين في دائرة المفرق الانتخابية من أبناء البادية الشمالية، حيث بدأت

الهيئة بالمتابعة والتحقق من صحة هذه الشكاوى واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفق المتطلبات التي تفرضها القوانين النافذة. وقامت الهيئة بالتنسيق مع دائرة الأحوال المدنية ومستشارية العشائر في الديوان الملكي، بالتحقق من هذه الاعتراضات، وتم قبولها ونقل هؤلاء الناخبين إلى دائرة بدو الشمال، جاء هذا القرار التزامًا بتطبيق القانون الذي ينص على تسجيل أبناء البادية في دوائرهم على أساس رابطة الدم وليس مكان الإقامة. كما تم تخصيص مراكز اقتراع لهم بالقرب من أماكن سكناهم في قصبة المفرق. كما أشارت الهيئة إلى أن الباحث القانوني المختص في دائرة المفرق الانتخابية قام بإجراءات التحقق، والتأكد من وقوع جريمة انتخابية. وان الهيئة المستقلة للانتخاب هي من تملك الصلاحية القانونية لإعادة الناخب المتضرر إلى مركز اقتراعه الأصلي قبل الثلاثين من الشهر المقبل، لكنها لا تملك أي صلاحية لتعديل الدوائر الانتخابية في جداول الناخبين النهائية المستلمة بنسختها النهائية من دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

8) بتاريخ 2024/7/31 تابع فريق المراقبين في تحالف أمان في مقرات لجان الانتخاب وفتح باب الترشح لانتخابات مجلس النواب 2024 واستقبال طلبات الترشح ضمن القوائم المحلية والقوائم العامة لمدة ثلاثة أيام، في 18 دائرة انتخابية في المملكة، وكذلك طلبات الترشح للأحزاب لدى لجنة انتخاب الدائرة الانتخابية العامة في مبنى الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث قام مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بدراسة طلبات الترشح كل يوم بيومه واصدار قرارها بقبول الترشح من عدمه بدراسة طلبات الترشح، ويتم التحقق من استيفائها للشروط والمعايير المطلوبة للترشح.

9) بتاريخ 2024/8/3 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب عن استقبال 199 طلباً للترشح ضمن القوائم المحلية والعامة لانتخابات مجلس النواب 2024، بإجمالي عدد المترشحين بلغ 1651، خلال فترة الثلاثة أيام. وإن عدد القوائم الحزبية والتحالفات الحزبية التي تقدمت بطلبات الترشح في الدائرة العامة بلغ 25 قائمة، ضمت 697 مترشحًا ومترشحة، تمثل مشاركة 36 حزبًا من أصل 38 مسجلًا وفقًا لقاعدة البيانات لدى سجل الأحزاب في الهيئة. وأن من بين هذه القوائم، تقدمت 5 تحالفات ضمت 16 حزبًا بطلبات الترشح.

أما بالنسبة للقوائم الانتخابية المحلية، فقد بلغ عددها 174 قائمة، ضمت 954 مترشحًا ومترشحة، موزعين على 18 دائرة انتخابية في المملكة.

10) بتاريخ 2024/8/6 رصد فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان مخالفات دعائية انتخابية وتعليق يافطات لمرشحين بشكل يعيق حركة المركبات على الشوارع العامة، وتعليق يافطات وصور دعائية في أماكن غير مخصصة للدعاية، وتعيق حركة المشاة على الأرصفة، حيث قامت الهيئة من خلال الكوادر الميدانية التابعة لها باتخاذ إجراءات ازالة هذه المخالفات بشكل فوري من الشوارع.

11) بتاريخ 2024/8/8 مع انتهاء ساعات عمل الاعتراضات تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان في مراكز ومكاتب الأحوال المدنية في المملكة انتهاء الاعتراضات على الجداول الأولية للناخبين بالوقت واليوم المحددين وتبين بأن عدد طلبات الاعتراض الشخصي بلغت (8112) بواقع (4863) طلب اعتراض

تقدمت في مكاتب الأحوال المدنية و(2707) طلب تقدمت على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.

12) فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان تابع ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب بأن إجمالي عدد الاعتراضات الشخصية على جداول الناخبين الأولية بلغت (18726) منها (6) طلبات تغيير مركز الاقتراع للناخبين من ذوي الإعاقة.

13) تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب عن إحالتها لقضيتين إلى الإدعاء العام بتهمة محاولة التأثير على إرادة الناخبين بالمال في محافظة عجلون، فيما أكد رئيس التحالف الأستاذ يحيى العجلوني على جميع المراقبين وضباط الارتباط في المحافظات ضرورة متابعة ومراقبة مثل هذه المخالفات وأي تجاوزات أخرى وتزويدنا به أولاً بأول والتعامل بكل مصداقية وأمانه عند كتابة مثل هذه التقارير. وإننا نؤكد على هدفنا المشترك مع الهيئة المستقلة للانتخاب في الوصول إلى أعلى درجات النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، لانها من عوامل النجاح وضمان نزاهة العملية الانتخابية من تاريخ صدور الارادة الملكية الى تاريخ إعلان النتائج النهائية بجميع قوائمها المحلية والوطنية بالاضافة الى الكوتا النسائية. وإن مراقبة العملية الانتخابية تعتبر داعماً ومعززاً لعمل الهيئة المستقلة للانتخاب وتعزز نجاح العملية الانتخابية، لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف إن وجدت.

14) تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب نشرها أسماء المرشحين المنتسبين للأحزاب في الدوائر المحلية والتي أفصحت عنهم. لغايات خوض الانتخابات النيابية لعام 2024، والبالغ عددهم (369) مرشحًا ومرشحة في الدوائر المحلية.

15) 2024/9/3 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان ما أعلن من خلال رصدها لمقطع فيديو نُشر على موقع التواصل الاجتماعي دائرة المفرق الانتخابية، يظهر فيه أحد مؤازري مرشح في دائرة المفرق الانتخابية، وهو يدعو الناخبين إلى التصويت العلني بزعم الأمية، وذلك بحضور المرشح نفسه. وقامت الهيئة المستقلة للانتخاب بإحالة القضية لانها تؤثر على إرادة الناخبين من خلال الدعوة للتصويت العلني وادعاء الأمية إلى المدعي العام ضمن اختصاص دائرة المفرق الانتخابية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وأوضحت الهيئة في بيانٍ لها، أن القضية تم توثيقها وأن هذا التصرف يمثل خرقاً واضحاً لأحكام المادة (30) من قانون الانتخاب، التي تنص على أن يكون الانتخاب عاماً وسرياً ومباشراً. ووفقًا للفقرة (ب) من المادة 60 من قانون الانتخاب: "يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار، أو بكلتا العقوبتين، كل من ادعى العجز عن الكتابة أو عدم معرفتها وهو ليس كذلك". وقد تمت إحالة القضية إلى المدعي العام للنظر فيها واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. وأكدت الهيئة المستقلة للانتخاب التزامها بضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، مشددةً على ضرورة التعاون بين المواطنين والجهات الرقابية للإبلاغ عن أي ممارسات غير

قانونية قد تؤثر على مسار الانتخابات. ودعت الهيئة جميع المواطنين الذين يمتلكون أدلة على وقوع مخالفات انتخابية إلى الإسراع في الإبلاغ عنها، لضمان محاسبة المسؤولين وحماية إرادة الناخبين.

16) 2024/9/3 تابع فريق المراقبين المحليين في تحالف أمان أوقفت الأجهزة المختصة، أمس، ما قام به شخصًا "ملثمًا" أطلق أعيرة نارية في الهواء خلال افتتاح مقر انتخابي لأحد المرشحين في دائرة الكرك الانتخابية. وجاء ذلك أثناء إلقاء المرشح كلمته الافتتاحية، حيث قام أحد مؤازريه بإطلاق النار تعبيرًا عن دعمه. وأن الأجهزة الأمنية تمكنت من القاء القبض على الشخص الذي أطلق النار بعد لحظات من وقوع الحادثة. ان مثل هذه الأفعال تمثل خرقًا واضحًا لقواعد السلوك الانتخابي، خاصةً وأنها تتعارض مع التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد الحملات الانتخابية. وبناءً على ذلك، قامت الهيئة بتحويل المرشح إلى النائب العام للتحقيق في مخالفته هذا ما عبرت عنه الهيئة المستقلة لانتخاب.

17) ومع نهاية الانتخابات النيابية 2024 فإننا نشيد بجهود الهيئة المستقلة للانتخاب في الانتخابات النيابية 2024 بمراحلها كافة نظرا للخبرات التراكمية لدى كادر الهيئة المستقلة للانتخاب والتي عززت من ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وعلى رأسها معالي المهندس موسى المعايطة، رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، وان الهيئة المستقلة للانتخاب أثبتت انها على قدر كبير من ادارة العمليات الانتخابية وانها بحجم طموح الوطن، وان الخبرات التراكمية التي اكتسبتها على مدار السنوات الماضية عززت ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ورفعت نسب المشاركة فيها، وان المراقبين تعاملوا مع ملاحظات بسيطة يوم الاقتراع وتمت معالجتها على الفور من قبل كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب. وان التقريرالمقدم من تحالف أمان، على مراقبة، الاطار التشريعي والقانوني الناظم للعملية الانتخابية، والأرقام والإحصائيات المتعلقة بعدد الأحزاب المرخصة والقوائم العامة والقوائم المحلية واعداد المترشحين، ونسبة المشاركة في الاقتراع، ومرحلة الترشح والدعاية الانتخابية، والالتزام بالجداول الزمنية لإجراء الانتخابات من قبل الهيئة ، منذ لحظة اعلان موعد الاقتراع وحتى مرحلة اعلان النتائج.

كما ونشيد بأداء وإجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب للعملية الانتخابية والتعاون الذي ابدته الهيئة مع المراقبين ونخص بالذكر **السيد قيس ارشيدات رئيس المراقبين المحليين في الهيئة،** والترتيبات الإدارية المتعلقة باعتماد المراقبين المحليين التي جرت بكل سهولة ويسر ودون اية تعقيدات تذكر، وان الهيئة المستقلة للانتخاب كانت على درجة عالية من التواصل واستقبال الملاحظات والتجاوزات المرصودة من قبل المراقبين والجهات الرقابية، واننا نتقدم منهم جميعاً بأسمى بيات الشكر والتقدير على هذا الانجاز الرائع متمنين لهم كل التوفيق.

التوصيات:

1. اعلانات المرشحين تحدد بصورة واحدة كل مسافة لا تقل عن 1 كم.
2. اعلانات المرشحين يجب تثبيتها بطرق تحمي المواطنين وسياراتهم.
3. البحث عن الية للكشف عن شراء الأصوات.
4. التأكيد على الأحزاب لاجراء حملات توعية وتثقيف وحفز المشاركة في العملية الانتخابية
5. التأكيد على جهات الاختصاص ازالة كل لوحة اعلانية ما بعد الانتخابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يحيى العجلوني
رئيس تحالف أمان
رئيس جمعية أمان لتنمية المجتمع المدني
2024/11/9